عبر عن تقديره لمستوى الإنجاز ودعا إلى التركيز على السير بالمشروع وفقاً للتصاميم

الراعي يتفقد مشروع المبنى الجديد لمجلس النواب

صنعاء /سبأ:

قام رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي أمس بزيارة تفقدية الى مشروع المبنى الجديد لمجلس النواب.

وكان في استقباله وزير الاشغال العامة والطرق المهندس عمر عبد الله الكرشمي ومدير دائرة الاشغال العسكرية اللواء محمد علي سعيد وعدد من المهندسين العاملين بالمشروع من وزارة الاشغال والطرق ودائرة الاشغال العسكرية.

وطاف رئيس مجلس النواب بمختلف جوانب المبنى واقسامه الرئيسية والفرعية والمباني الملحقة والحدائق التابعة للمشروع.

وعلى اثر ذلك عقد رئيس مجلس النواب اجتماعا ضم وزير الاشغال العامة والطرق ووكيل اول وزارة الاشغال الدكتور عبد الملك الجولحي ومدير دائرة الاشغال العسكرية وامين عام مجلس النواب عبدالله احمد صوفان وعدد من المهندسين بالمشروع من وزارة الاشغال ودائرة الاشغال العسكرية الذين قدموا لرئيس مجلس النواب شرحا عن سير تنفيذ مشروع المبنى وما تم انجازه من خطوات لمختلف مكونات المشروع والصعوبات الموضوعية التي تواجه عملية التنفيذ.

وفي الاجتماع عبر رئيس مجلس النواب عن تقديره لمستوى الانجاز لمراحل المشروع وفقا للمخطط المحدد لذلك ..داعيا الى اهمية التركيز على السير بالمشرع وفقا للتصاميم المرسومة له بما في ذلك الحفاظ على الطابع المميز الذي يجمع التطورات العمرانية ويعكس الهوية العربية والحضارة الاسلامية وبما يعبر عن تطوير للنهج الفكري المعماري الذي يعطي التوازن بين المحافظة على خصوصية العمارة والمجتمع وبما يميز طابع العمارة اليمنية.

وأكد الراعي أهمية تعزيز عملية التنسيق بين المقاول المنفذ للمشروع المتمثل في دائرة الاشغال العسكرية والجهة المشرفة ممثلة بوزارة الاشغال العامة والطرق بما يحقق انجاز المشروع بفترة زمنية قياسية وبنوعية متميزة تعكس هذا الصرح البرلماني الهام الذي يرعى ويدعم بناءه فخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وبما يجعل من التجربة الديمقراطية فكرا ونهجا وصرحا ومعلما تاريخيا لنشوء وتطور التجربة الديمقراطية والبرلمانية المتميزة في المنطقة.

هذا ويقع مشروع مبنى مجلس النواب الجديد من ضمن أراض مخصصة لاقامة مشاريع حكومية بالمنطقة الغربية للعاصمة صنعاء ويطل على شارع الستين الغربي على أرضية مساحتها 135 الف متر مربع أي ما يساوي ثلاثة الاف لبنة.

ويتكون المشروع من مبنى رئيسي يحتوي على خمس كتل تبلغ مساحتها 45 الف و148 متراً مربعاً وتمثل الكتلة الأولى مبنى وقبة البرلمان ويبلغ اجمالي مساحة المبنى 13 الفاً و869 متراً مربعاً والكتلة الثانية رئاسة البرلمان ويبلغ اجمالي مساحة المبنى تسعة الاف و405 أمتارمربعة والكتلة الثالثة مبنى الجهاز الاداري ويبلغ مساحته 11 الفاً و436 متراً مربعاً والكتلة الرابعةمبنى اللجان البرلمانية الدائمة وتبلغ مساحته تسعة الاف و138 متراً مربعاً والكتلة الخامسة مبنى الكتل البرلمانية للاحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة بالمجلس ويبلغ مساحته سبعة الاف و294 متراً مربعاً.

الى جانب مبنى الجامع والذي صمم على مساحة وتبلغ الفاً و817 متراً مربعاًوالخزان البرجي الذي يعتبر علامة مميزة في المشروع ويبلغ ارتفاعه (44ر44) متراً ويتسع ل400 متراً مكعب بالإضافة إلى خزان ارضي يتسع ل1200 متراً مكعب ومحطتي كهرباء ومحروقات وبئر للمياه تقوم بتغذية مبنى المجلس وكافة المرافق له إضافة إلى البوابات والسور الخارجي وكذا المساحات الخضراء بين المباني.

ويتميز مشروع مبنى مجلس النواب الجديد بإستخدام أحدث الأنظمة من كاميرات المراقبة وعرض الشاشات وأجهزة التحكم بالصوت وتسجيل الأحداث وأجهزة الإنذار ومكافحة الحريق وأنظمة التكييف المتطور والتحكم بالمداخل إلكترونياً عبر أنظمة حديثة واستخدام أحدث أنظمة العوازل الحرارية والعوازل المائية ومعالجة فواصل التمدد ومقاومة الزلازل إضافة إلى نظام المصاعد لكهربائية الخاصة.

البنك المركزي يعلن عن تراجع معدل التضخم السنوي

صنعاء /سبأ:

أعلن البنك المركزي اليمني عن تراجع معدل التضخم السنوي الى 81ر10 بالمائة العام الماضي 2008م مقارنة بـ 42ر11 بالمائة في العام 2007م.

وأوضح تقرير التطورات النقدية والمصرفية الصادر حديثا عن البنك ان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك انخفض من 50ر144 بالمائة نهاية نوفمبر 2008 الى 70ر143 بالمائة في ديسمبر 2008 .. مبينا أن نسبة التضخم الشهري في نهاية ديسمبر 2008 تراجعت بنسبة 55ر0 بالمائة.

وبين التقرير ان السيولة المحلية (العرض النقدي) ارتفعت من 3ر1651 مليار ريال عام 2007 الى 9ر1877 مليار ريال العام الماضي، بارتفاع قدره 6ر226 مليار ريال.

وتوزع العرض النقدي على النقد بمبلغ 680 ملياراً و 600 مليون و300 الف ريال، منها 472 مليار و 667 مليون ريال نقد متداول و 207 مليارات و 933 مليوناً و300 الف ريال ودائع تحت الطلب، فيما بلغ شبه النقد حوالي تريليون و 197 مليارات و 318 مليوناً و700 الف ريال توزعت على ودائع الآجل 388ملياراً و 776 مليوناً و300 الف ريال، وودائع الإدخار 113 مليار و 635 مليوناً و900 الف ريال، وودائع عملات اجنبية 534 ملياراً و 971 مليوناً و 100 الف ريال، وودائع مخصصة 92 ملياراً و 822 مليون و200 الف ريال، وودائع الضمان الاجتماعي 67 ملياراً و 113 مليوناً و300 الف ريال.

ووفقا للتقرير فقد بلغت العملة المصدرة 5ر490 مليار ريال في 2008 مقارنة بـ 444 مليار ريال في عام 2007م.

وعن توزيع العملة المصدرة حسب الفئات ، فقد استحوذت فئة 1000 ريال على الحصة الأكبر بنسبة 64 بالمائة تلاها فئة 500 ريال بنسبة 26 بالمائة ثم فئة 200 ريال وفئة 100 ريال 4 بالمائة و3 بالمائة على التوالي، وبقية النسبة توزعت على بقية فئات العملة.

ولفت التقرير الى ان صافي المطالبات على الحكومة ارتفع العام الماضي الى رصيدا مدينا بـ 1ر94 مليار ريال مقارنة مع 9ر66 مليار ريال عام 2007م، بعد ان سجل انخفاض قدره 76 مليار ريال في عام 2006م،فيما إنخفضت المطالبات على القطاع غير الحكومي خلال نفس الفترة إلى 2ر511 مليار ريال مقارنة بـ 7ر374 مليار ريال.

وبحسب التقرير فقد سجل إجمالي عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة بالبنك المركزي اليمني في عموم الجمهورية 55 ألفاً و500 شيك بقيمة 1ر147 مليار ريال خلال شهر ديسمبر 2008 مقابل 57 ألفا و800 شيك بقيمة 6ر154 مليار ريال في نوفمبر 2008 بإنخفاض نسبته 4 بالمائة في العدد و 8ر4 بالمائة في القيمة.

وأوضح انه تم خلال عام 2008 تداول حوالي 685 الفاً و934 بقيمة تريليون و711 ملياراً و 159 مليون ريال، مقابل حوالي 668 ألف شيك بقيمة 1535 مليار ريال عام 2007م .

وأشار تقرير البنك المركزي إلى ان عدد الشيكات المرتجعة بدون دفع ارتفعت خلال نفس الفترة الى 22 الفاً و 392 شيك بقيمة 66 ملياراً و 947 مليوناً ريال مقابل 19 ألفاً و495 شيكاً بقيمة 63 ملياراً و534 مليون ريال.

كما زاد عدد الشيكات عبر غرفة مقاصة الشيكات بالدولار الأمريكي من 45 ألف شيك عام 2007 بقيمة 1147 مليون دولار، الى 49 الف شيك بقيمة 1546 مليون دولار، وبالمقابل ارتفع عدد الشيكات المرتجعة من 2278 شيكاً بقيمة 79مليار و 889 مليون دولار الى 2426 شيك بقيمة 125 ملياراً 119 مليون دولار.

مناقشة التقرير الأولي لإعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم

صنعاء /سبأ:

ناقش اللقاء التشاوري الذي عقد أمس بصنعاء التقرير الاولي لاعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم وخطة عمل الوزارة للعام الحالي، والمعد من الشركة الاستشارية الهولندية ماكدونالد، بتمويل من مشروع تطوير التعليم الاساسي .

وأكد رئيسا لجنتي التعليم بمجلسي النواب والشورى ووكلاء قطاعات وزارة التربية والتعليم وممثلو وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والادارة المحلية، وعدد من المانحين المشاركين في اللقاء على اهمية التقرير في دعم مهام فريق التحديث في قيادة الاصلاح واعادة الهيكلة التنظيمية للوزارة بتحديد نقاط القوة والضعف وبما ينسجم مع قانون الادارة المحلية ويمنع الازدواجية والتداخل الموجود حاليا بين بعض الادارات العامة.

وركز المشاركون على اهمية تطوير بناء القدرات على المستوى المركزي والمحلي، وتحديد مهام كل الوظائف المتعلقة باصلاح الهيكل التنظيمي بشكل واضح وشفاف بعيداً عن الغموض والتداخل .

وشددوا على ضرورة بناء القدرات لفريق التحديث واصلاح الهيكلية واشراك مكاتب التربية والمناطق التعليمية بالمديريات والمدارس بخصوص الهيكل التنظيمي باعتبارهم المعنيين بدرجة رئيسية بالعملية الاصلاحية .

وفي اللقاء اكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي ان اعادة هيكلة الوزارة يهدف الى اصلاح العملية التعليمية.. داعيا المشاركين الى الاستفادة من التقرير في تشخيص واقع الهيكلة والتعرف على نقاط القوة والضعف بحيث يكون للوزارة هيكل تنظيمي واضح في ظل اللامركزية ويعطيها عملية الرقابة والتخطيط والمتابعة والتحديث خاصة بعد ايجاد مركز القياس والتقويم.

وقدم وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المشاريع والتجهيزات رئيس فريق التحديث عبدالكريم الجنداري لمحة موجزة عن الجهود التي بذلها الفريق لاعادة هيكلة الوزارة ضمن المرحلة الاولى لمشروع تحديث الخدمة المدنية .

مبينا ان اعادة الهيكلة تهدف الى وضع حد للاختلالات الحاصلة حاليا في اعمال الادارات العامة وتداخلها فضلا عن علاقة الوزارة بمكاتبها بالمحافظات .

الجانبان يؤكدان حرصهما على تنمية وتوسيع مجالات التعاون

بدء اجتماعات اللجنة الوزارية اليمنية العمانية

مسقط / سبأ:

بدأت أمس السبت في العاصمة العمانية مسقط أعمال الدورة التاسعة للجنة الوزارية اليمنية العمانية المشتركة برئاسة وزير النقل خالد ابراهيم الوزير ووزير النقل والاتصالات العماني الدكتور خميس بن مبارك العلوي.

وفي افتتاح اعمال الدورة قال وزير النقل خالد إبراهيم الوزير ان ما تحقق من مكاسب ليست بقليلة أسهمت بشكل كبير في مسيرة عمل اللجنة المشتركة وجسدت أواصر الأخوة ووشائج القربى بين البلدين الشقيقين .. مشيراً إلى ان جدول أعمال هذه الدورة يحتوى على العديد من ثمار التعاون الجاد وهو انعكاس لما وصل إليه مستوى التعاون والتكامل بين البلدين.

وأكد الوزير أهمية إسهام الجميع في تحقيق نقلة نوعية في علاقات التعاون بين البلدين من خلال تحقيق مضامين الاتفاقيات والعمل على تطبيقها ونقلها إلى الواقع وتذليل كل صعوبات أو معوقات تحول دون تحقيقها.

وزير النقل والاتصالات العماني من جهته أكد أهمية هذا الاجتماع كونه يأتي استكمالا للقاءات السابقة والتي تم خلالها تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات .. مشيرا إلى ان الاجتماعات السابقة أرست اللبنات الأساسية لعلاقات البلدين وان هذا اللقاء واللقاءات اللاحقة تعد دافعا للارتقاء بالعلاقات بين البلدين.

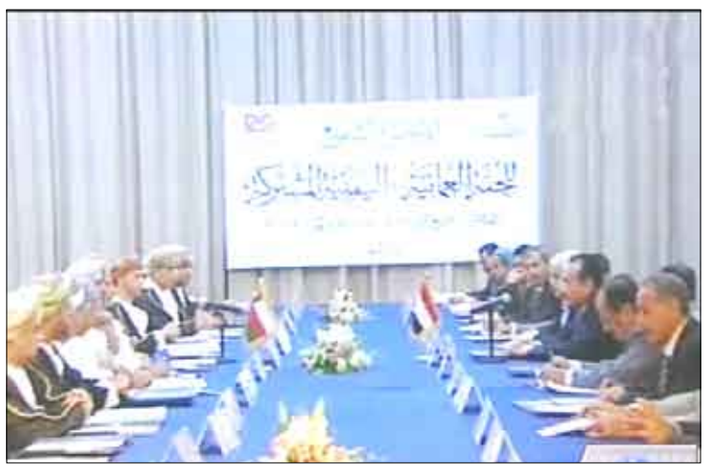

وأعرب عن أمله في ان تحقق اللجنة المزيد من الإنجازات في مسيرة العلاقات والروابط المتميزة بين البلدين الشقيقين والتي ارس دعائمها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد وأخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية..

وأكد الجانبان حرصهما على تنمية وتوسيع جوانب التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين اليمن وسلطنة عمان هما في كافة المجالات وأن تنقل علاقات التعاون نقلة نوعية من خلال تحقيق مضامين الاتفاقيات والبروتوكولات إلى الواقع العملي لما من شأنه ترجمة تطلعاتهما المشتركة لرفع مستوى التعاون والشراكة القائمة بين البلدين والشعبين الجارين الشقيقين وتذليل أي صعوبات أو معوقات تعترض ذلك.

هذا وستبحث اللجنة الوزارية اليمنية العمانية المشتركة على مدى يومين عدداً من الموضوعات المتعلقة بمسيرة عمل اللجنة في عدد من القطاعات المتعلقة بالنقل البري والجوي والبحري والبيئة والزراعة والتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بالإضافة إلى التعاون في مجالات السياحية والرعاية الاجتماعية والصحية إلى جانب التعاون في مجال التعليم الفني والتدريب المهني ، والأشغال العامة والعدل وتبادل المعلومات والاتصالات والمرور.

كما تبحث فرص الاستثمار المتاحة في البلدين الشقيقين.

الى ذلك ناقش وزير النقل خالد إبراهيم الوزير مع وزير النقل والاتصالات العماني الدكتور خميس بن مبارك العلوي أوجه التعاون الثنائي والعلاقات بين الوزارتين وسبل تفعيلها في المجالات المختلفة.

وتطرق اللقاء إلى الجهود المبذولة للحد من تنامي ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية والإجراءات التي تمت تحت مظلة المنظمة البحرية « ايمو » .

وكان وزير النقل خالد إبراهيم الوزير قد قام بجولة استطلاعية لديوان عام وزارة النقل العمانية ، اطلع خلالها على أعمال القطاعات المختلفة للاستفادة من تجربة وزارة النقل العمانية .

اختتام دورة تثقيف النظراء عن عدوى الإيدز والمهارات الحياتية بذمار

ذمار / سبأ :

أكد محافظ ذمار يحيى علي العمري اهتمام الدولة ببناء الشباب اليمني في شتى المجالات، بما يمكنهم من الإسهام الكبير في إدارة عجلة التنمية , باعتبارهم أجيال جديدة متسلحة بالعلم والمعرفة وحب الوطن ومبادئ الثورة والوحدة اليمنية المباركة.

وقال المحافظ العمري للشباب المشاركين في دورة تدريبية حول منهجية تثقيف النظراء بعدوى فيروس الإيدز والمهارات الحياتية, التي نظمتها وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف , ومفوضيتي الكشافة والمرشدات بالمحافظة لمد 8 أيام : أنقل إليكم تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي يعتز ويفتخر بوجود مثل هذه الكوكبة من الشباب المتعلم والواعي بقضايا وهموم مجتمعه, والذي يساهم في تعزيز أوأصر الوحدة الوطنية وتنمية المجتمع من خلال التمسك بكتاب الله وسنة رسوله.

وبين العمري أن قيادة المحافظة تتعامل مع القضايا المجتمعية التي تعنى بتثقيف الشباب وتسهم في تنمية الوعي في أوساط المجتمع بخطورة مرض الإيدز وكيفية التعامل معه ومع المصابين بأسلوب إنساني .

وثمن جهود وزارة الشباب والرياضة في تنظيم الفعاليات والدورات التي تعنى بهموم الشباب وتعمل على صقل القدرات والمواهب وبناء الشخصية وبما يمكن شباب اليمن من القيام بأدوارهم الوطنية على أكمل وجه.

وكان وكيل المحافظة المساعد عبد الكريم ذعفان المفوض الكشفي, وسميرة السنباني المفوضة الإرشادية بذمار، استعرضا مقررات الدورة التي أقيمت تحت شعار « معا ضد مرض الإيدز » , وما تضمنته من معارف وعلوم ومحاضرات نظرية حول منهجية التثقيف للنظراء وكيفية التعامل مع المتعايشين مع الإيدز، ومواجهة مفهوم الوصمة وما تسببه من مشاكل اجتماعية وأسرية ومعاناة إنسانية.

وأكدا أن شباب المحافظة كانوا عند مستوى الحضور الذهني الصافي والقدرة على إحداث التغيير في المجتمع في سبيل التوعية بأخطار هذا المرض وكيفية انتشاره , والطرق المثلى لتجنبه .

كما ألقيت في الحفل الذي حضره عضو مجلس النواب عبد العزيز جباري وعضو مجلس الشورى حسن عبدالرزاق, ووكيلا المحافظة المساعدان عبده علي سيلان والدكتور عبد الله الميسري , كلمة عن المشاركين للشاب علي عبد الله القانوني , فيما قدم مجموعة من المشاركين عرضا مسرحيا حول عملية التوعية المجتمعية بالطرق المثلى للتعامل مع مرضى الإيدز في إطار من الإنسانية والتراحم والتعاون الذي يحث عليه الإسلام .

وجرى في ختام الحفل تكريم المشاركين في الدورة بالشهادات التقديرية من قبل قيادة المحافظة ومفوضيتي الكشافة والمرشدات بذمار .

يشار إلى أن عدد الحالات المسجلة رسميا في اليمن بالإصابة بمرض الإيدز بلغت 2431 حالة حتى منتصف العام الماضي 2008م , فيما تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن عدد الحالات المتوقعة قد يصل إلى 23ألف حالة .

عبدالكريم شائف لدى افتتاح الدورة التدريبية في مجال المناقصات في عدن:

رفع كفاءة الجهاز الفني في هيئة المناقصات والأجهزة التنفيذية هو الرد على المشككين في أدائها

عدن / محمد عبدالله أبوراس :

بدأت صباح أمس بمركز التدريب والتأهيل بديوان محافظة عدن الدورة التدريبية للقيادات المحلية في الهيئات الإدارية للمجالس المحلية في المحافظة ومديرياتها والأجهزة التنفيذية بالمديريات عن دليل وقانون المناقصات وتنفيذ المشاريع بمشاركة (39) مشاركا ومشاركة وتستمر مدة ثلاثة أيام.

ويتلقى المشاركون في الدورة جملة من المعارف والعلوم المتعلقة بتنفيذ قانون المناقصات رقم (23) لعام 2007م واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار جمهوري رقم (53) لعام 2009م وكذا الأدلة التوضيحية والتنفيذية لإجراء المناقصات وتنفيذ المشاريع بهدف تعزيز الجهاز الفني والإداري المصاحب لعمل هيئة المناقصات بالمعارف العلمية والقانونية وكيفية التنفيذ لمناقصات المشاريع بالشكل القانوني والأمثل.

ولدى افتتاح الدورة بمركز التدريب والتأهيل نيو هورايزن والتي بدأت بآي من الذكر الحكيم بحضور الأخ / جميل أنور مدير عام إدارة التنمية الاقتصادية في المحافظة وصالح الصوفي مدير إدارة التدريب والتأهيل في المحافظة وعبدالحافظ عليب مدير عام مركز التدريب والتأهيل بنيو هورايزن.

ألقى الأخ / عبدالكريم شائف أمين عام المجلس المحلي كلمة هنأ في مستهلها بالمشاركين، مشيداً بعقد مثل هذه الدورات التدريبية لرفع كفاءة الكادر الوطني وتمكينه من التعامل بمهنية عالية مع القوانين والأنظمة واللوائح المسيرة لعملنا بما ينعكس إيجابا على مستوى تنفيذ الخطط والبرامج، مثمناً دور إدارة التنمية الاقتصادية وإدارة التدريب والتأهيل ومركز التدريب والتأهيل بديوان المحافظة في هذا المجال.

وأشار إلى أن هذه الدورة التدريبية هي فرصة للتعرف على قانون المناقصات والمزايدات ولوائحه الجديدة.

وأكد أن تجربة السلطة المحلية تسير إلى الأمام وهي تحاول التخلص من بعض الصعوبات التي رافقت مسيرة المحليات خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن مسيرة المحليات مسيرة طويلة كما هي مسيرة التنمية التي تتطلب الصبر والمثابرة والعمل بإخلاص وتفان للنهوض بواقع مختلف الوحدات الإدارية في عموم البلد ومنها محافظة عدن، داعياً المشاركين في الدورة إلى بذل الجهود لاستيعاب ما سيتلقونه من معلومات تمكنهم من استيعاب القوانين الجديدة والإصلاحات في ضوء ما يعتمل في الواقع.

وأوضح الأخ / عبدالكريم شائف أن التجربة الأولى للمحليات قد شهدت في بدايتها بعضاً من الصعوبات.

وجدد أمين عام المجلس المحلي التأكيد بان محافظة عدن تشكل النموذج الذي يقتدى به وبكل تواضع في مجال التعامل مع القوانين والأنظمة وهو الأمر الذي يقتضي بالضرورة مواصلة الحفاظ على هذا المستوى ومواصلة تطويره من قبل الجميع.

وشدد على انتظام الحضور والتفاعل الإيجابي مع جملة المعارف والمعلومات التي يقدمها المحاضرون المتخصصون من أعلى المستويات ذات الكفاءة في الدورة باعتبار أن حصيلة الدورة ستنعكس إيجابا على مستوى الأداء الإداري والفني بالمحافظة.

وأعرب عن ثقته في ان تكون نتائج الدورة مثمرة لتمثل رداً على المشككين في أداء وفعالية الأجهزة المختصة.. مؤكداً أهمية عمل هيئة المناقصات في المحافظة.

في سياق متصل ألقى مدير عام الإدارة العامة لبحوث التنمية الإدارية والتدريب بديوان محافظة عدن الأخ صالح الصوفي كلمة أشاد فيها برعاية قيادة المحافظة بهذه الدورة التدريبية مرحباً بالمشاركين فيها من كافة الجهات المعنية بعملية المناقصات واستعرض برنامج عمل الدورة وأهدافها مشيداً بتضافر جهود الجميع من أجل الارتقاء بأساليب العمل باعتباره الأسلوب الأمثل لتحقيق أهداف التنمية، موضحاً انه ستتبع هذه الدورة دورة أخرى ضمن برنامج الإدارة خاصة بإعداد الموازنات وتنفيذ الخطط.

من جانبه أوضح عميد مركز التدريب والتأهيل بديوان المحافظة (نيوهورايزن) عبدالحافظ عليب الأعمال التحضيرية لعقد الدورة لضمان تحقيق الفائدة المرجوة من عقدها من خلال تضافر جهود إدارة التنمية الاقتصادية والإدارة العامة لبحوث التنمية الإدارية ومركز التدريب والتأهيل.

أفرجت عن أكثر من (1500) سجين..

نيابة حجة تبت في 95 ٪ من قضاياها خلال 2008م

حجة / عبدالواسع راجح :

بلغ حجم القضايا الواردة الى نيابة استئناف محافظة حجة والنيابات التابعة لها خلال العام الماضي «2453 قضية » جسيمة وغير جسيمة منها «ستمائة وقضيتان « لدى نيابة الاستئناف.

أوضح ذلك رئيس نيابة الاستئناف بالمحافظة علوي الأديمي في تصريح لـ»14أكتوبر» مشيراً الى أن نسبة الإنجاز والبت في تلك القضايا بلغت 100% في القضايا المنظورة لدى نيابة الاستئناف ،و91% في القضايا المنظورة لدى النيابات الابتدائية ، وما تبقى من قضايا لم يتم البت فيها خلال العام الماضي البالغة«مائة وخمسة وسبعين قضية» نتيجة ورودها الى النيابات مع الأيام الأخيرة من العام وقد تم النظر فيها خلال يناير الماضي من العام الحالي موضحا بأن نيابة الاستئناف والنيابات التابعة لها عملت على البت في القضايا الواردة لها أولا بأول وفقاً للقانون وبما لا يخل بإجراءات استكمال تلك القضايا بصورة كاملة من خلال تكثيف الجهود ورفع وتيرة العمل لدى موظفي النيابة العامة بالمحافظة.

وأضاف «علوي» أن النيابة قد أفرجت خلال العام الماضي عن «1539 سجينا « خلال الدورات التفتيشية التي نفذتها النيابات لأماكن الحجز والسجون البالغة «231 « زيارة تفتيشية ، منهم «166 سجينا « لم يكن سجنهم قانونيا ، فيما «549 سجينا » ممن انتهت فترت السجن المحكوم بها عليهم وباقي المفرج عنهم بضمانات مختلفة .

وحث رئيس نيابة حجة مأموري الضبط في مختلف مناطق المحافظة على ضرورة التحري عند سجن أي مواطن بحيث لا يتم سجن أي مواطن إلا وفقا للقانون حتى لا يعرضوا أنفسهم للمساءلة القانونية ، مشيرا الى أن جهودا مكثفة بذلت خلال العام الماضي وستتضاعف خلال هذا العام من خلال وكلاء النيابات وأعضائها في سبيل إنجاز قضايا المواطنين المختلفة دون تأخر وبما يكفل حفظ حقوق المواطنين وفقا للقانون ، رغم الصعوبات التي يواجهها موظفو النيابات في كثير من القضايا أثناء التحقيق والتحري في ملابساتها الأمر الذي يتطلب مزيدا من الجهود في سبيل تحقيق العدالة المنشودة للمجتمع وبما يحقق تطبيق القانون على الجميع دون تمييز .